

س: تكلم عن دور البنك بالنسبة لسوق الأوراق المالية؟

ج: بيني أولاً أن نقول أن العمليات التي تقوم بها البنوك الآن هي عمليات مستحدثة، وفي هذا الصدد ينبغي علينا أن نتحدث في العناصر الآتية:

أولاً: نبذة عن سوق الأوراق المالية:

قد تحتاج إحدى الشركات إلى رأس مال وفي تلك الحالة يكون أمامها خيار اللجوء إلى الإقتراض من البنوك أو إصدار أسهم وسندات وبما أن فوائد البنوك ستكون مرهقة للشركة كما أن البنك لن يتحمل عدم سداد القرض فإن الشركة تلجئ إلى طريقة إصدار الأسهم والسندات وهذه الطريقة من ضمن ما يشمله سوق الأوراق المالية.

وتتلخص تلك الفكرة في قيام الشركة بتقسيم رأس مالها إلى أسهم ذات فئة محددة لتغطية قيمة رأس المال المطلوب، وقد كان قانون ٩٥ لسنة ٨١ يحدد سعر الحد الأدنى للسهم بخمسة جنيهات، وسعر الحد الأقصى بـ ١٠٠٠ جنيه إلا أن هذا القانون قد تم تعديله بطريقة غير مشروعة ولخدمة أغراض معينة وتم النزول بقيمة الحد الأدنى للسهم إلى جنيه واحد فقط، وبعد ثلاثة سنوات تم النزول بالحد الأدنى للسهم إلى ١٠ قروش برغم خطأ هذا القرار، حيث أن الحد الأدنى للتعامل بالأسهم في البورصة يجب أن يكون ١٠ جنيهات، وقد تم إقرار هذا التعديل دون من أن يعبأ من قاموا به بالآثار السلبية المترتبة عليه.

ويطلق على سوق الأوراق المالية اسم "سوق الأوراق التجارية" نظراً لأن التعامل فيها يكون بموجب القانون التجاري حتي ولو كان من يتعامل بها خاضعاً للقانون المدني.

ويتكون سوق المال من عنصرين سوف نتولي شرحهما كالتالي:



١. سوق أوراق النقد (العملات):

يسمى بالسوق قصير الاجل وتختص به البنوك التي من ضمن أعمالها الاكتتابات العامة , والمؤسسات المالية التي تقوم بالعمليات المصرفية.

٢. سوق الأوراق المالية (الاسهم والسندات)

ويسمى السوق طويل الاجل لانه يمول الشركات التي تلجئ للاكتتاب بدلا من اللجوء إلي البنك للإقتراض منه , وقد ذكرنا أن الهدف من الاكتتاب هو الحصول علي رأس مال عن طريق الجمهور الذي يرغب أن يكون مساهما في شركة تدر عليه عائد أكبر من الذي يدره عليه البنك

ولحماية مشتري الاسهم والسندات ينشأ ما يسمى بـ :

هيئة الرقابة المالية :

تتولي تلك الهيئة رقابة سوق رأس المال , حيث تقوم الشركات التي ترغب في الاكتتاب بتقديم الأوراق اللازمة لذلك الإجراء فإن رأت الهيئة صحة تلك الأوراق وافقت للشركة علي المشروع وسمحت لها بنشر الاكتتاب في جريدتين واسعتي الانتشار تكون إحداهما باللغة العربية ويشمل هذا النشر بنود تدخل ضمن عمليات البنوك / كما أنها تحدد البنك الذي سيتم فيه الاكتتاب وشراء الاسهم والسندات / وتكون مدة الاكتتاب شهر ولا يغلق الاكتتاب قبل تلك المدة / حتي ولو زادت نسبة الاسهم والسندات عن رأس المال المطلوب وبالتالي تظهر وظائف جديدة للبنوك .

ويلاحظ أن القانون الذي يحكم الرقابة المالية هو القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ثانيا : وظائف البنك المتعلقة بالاسهم والسندات :

١. الاكتتاب العام

ويسمى بالسوق الاول لسوق رأس المال حيث يقوم فيه البنك بطرح الاسهم والسندات لإجراء عملية الشراء .

وعند عملية الاكتتاب , يجب أن يحصل الفرد راغب الشراء علي رقم كود خاص به يحصل عليه من شركات السمسرة , وهي شركات عاملة في سوق رأس المال وخاضعة لهيئة الرقابة المالية , وتقوم تلك الشركات بكتابة عقد مع راغب الشراء يحتوي علي كافة بياناته لتحديد برقم كود معين و يتم تسجيله في البورصة .

ويقوم راغب الشراء بالتوجه للبنك الذي يتم فيه الاكتتاب بهذا الكود ويحصل علي كشف حساب يقوم البنك فيه بتسجيل ملكيته للأسهم والسندات التي اشتراها حيث أن البنوك لم تعد تصدر الاسهم والسندات في صورة شيكوك .

٢. أمين حفظ الاوراق المالية :

نص القانون سنة ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ علي أنه عقب إجراء عملية الاكتتاب يقوم المشتري باختيار بنك آخر يقوم بوظيفة أمين الحفظ , وهذه الوظيفة تشمل مايلي :

حفظ القيمة المالية للأسهم والسندات , وحفظ السجلات للمساهمين نظير نسبة مئوية وهذا يدر عائد كبير علي البنوك .

ويجب أن يكون هذا البنك الذي سيتولي وظيفة أمين حفظ الاوراق المالية تابعا لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي , وتلك الشركة خاصة وليست حكومية ولديها ٢٥ بنك يعملون كأمين لحفظ الاوراق المالية لديها نظير عمولة .

ويكون لدي العميل كشف به كود البورصة واسم البنك الذي يعمل كأمين لحفظ الاوراق المالية , ويقوم البنك أمين الحفظ بتقديم كشف حساب له بعدد الاسهم .

٣. يعمل البنك علي زيادة رأس المال:

بعد نجاح الشركة يمكن أن تتوسع وتقوم بإجراء إكتتاب آخر غير الإكتتاب الأول لزيادة رأس المال , ويتم إتباع نفس الإجراءات السابقة , ولكن يكون ذلك قاصرا علي قدماء المساهمين .

٤. السوق الثانوي (التداول أو البورصة)

البورصة ليس لها علاقة بسوق الإكتتاب وإنما هي خاصة بشراء الاسهم وبيعها عن طريق السماسرة المقيدون لديها عن طريقة تسجيل أوامر الشراء والبيع عن طريق أجهزة الكترونية مختصة بهذا الامر , ومن يتولي تنظيم تلك العملية هي شركة مصر للمقاصة حيث أن لكل سمسار حساب في بنك مصر أو البنك الاهلي ويسمي حساب التداول . ويراعي أن الأوراق المالية المسجلة في البورصة لا يجوز التعامل عليها خارج البورصة وإلا وقعت باطلة خارجة عن القانون , ولا تعترف بها البورصة , و لا تنتقل ملكية الاسهم صديحة إلا عن طريق البورصة وبواسطة السمسار الحاصل علي ترخيص من هيئة سوق المال .

ومن هذا الشرح يتضح لنا عدة أمور :

أ- نكتشف دور البنك في سوق الأوراق المالية , حيث أنه يقوم بتلقي إيداعات الراغبين في شراء أسهم شركة معينة , ويقوم بإجراء الإكتتاب لتلك الشركة والقيام بدور أمين حفظ الأوراق المالية .

ب- الأوراق المالية يتم تداولها في سوق رأس المال , ويمتاز هذا السوق بأن له لائحة قانون برقم ٩٥ صادرة عام ١٩٩٢ وبالتالي يمتاز بأنه سوق منظم .

ج- الإكتتاب ليس للبورصة أي دور فيه , حيث أن نشأة السهم تكون في الإكتتاب , ويلاحظ أنه في حالة عدم وجود سوق رأس مال فمن الصعب إنشاء شركات مساهمة , والعكس صحيح .